تحقيق

النهضة العمرانيّة في المديريّة العامة للأمن العام: عندما يتناغم مظهر المؤسسة الأمنيّة مع إحترافيّة أدائها

منذ نحو عام ونصف عام، وتحديدا مع تولي اللواء حسن شقير قيادة المديرية العامة للأمن العام، دخلت هذه المؤسسة الامنية مرحلة جديدة من التطوير لم تقتصر على الجانب الاداري والامني فحسب، بل شملت ثورة في البنى التحتية والمظهر الانشائي

في اول اطلالة له خلال حفل التسليم والتسلم، لم يكتف اللواء حسن شقير برسم الخطوط العريضة للسياسة الأمنية والادارية، بل وضع خطة متكاملة تهدف الى الحفاظ على وهج المديرية وتألقها من خلال تحديث مبانيها ومرافقها. تنطلق هذه الرؤية من مبدأ أساسي، وهو ضرورة وجود تناسق تام بين المظهر الخارجي للمؤسسة ومضمون عملها الاحترافي.
وفي اول حديث له مع "الامن العام" منذ حوالى السنة، شدد المدير العام على ان تطوير المباني ليس ترفا، بل هو حاجة ملحة لتعكس الصورة الحضارية للمديرية.
بالفعل، تركزت المرحلة الاولى والاساسية من الخطة على اعادة تأهيل المباني المركزية للمديرية العامة للامن العام، التي تشكل واجهة المؤسسة امام المواطنين والبعثات الدولية. شملت الورشة المباني الواقعة في منطقة المتحف وعلى مستديرة العدلية، حيث جرت اعمال صيانة شاملة تضمنت طلاء الواجهات وتحديث المداخل وتغيير الابواب.

هذه التحسينات البصرية والانشائية، تهدف الى نقل المؤسسة إلى مصاف المؤسسات التي تتمتع بأبنية تليق بالدولة اللبنانية.
في كل مبنى يقدم خدمات للمواطن، تم انشاء غرفة انتظار ووضع ماكينة لترقيم الادوار حتى لا يتجاوز اي مواطن دور الآخر تسهيلا لحصوله على الخدمات بكرامة وعزة، وبحسب قول المدير العام "نحن نعمل لخدمة المواطن وليس لينتظر امام الباب تحت الشتاء أو تحت الشمس".
عانت بعض مراكز الأمن العام من "التقادم"، وزادت وطأة الظروف الصعبة التي مر بها لبنان من تدهور حالتها، لا سيما تداعيات انفجار المرفأ، والتحركات الاحتجاجية، وصولا إلى تأثيرات الحرب الإسرائيلية على لبنان، مما جعل ورشة الترميم ضرورة قصوى.
وبالتالي جرى اطلاق عملية تحديث واسعة، تم فيها اعادة تأهيل المبنى الاساسي قرب جسر العدلية، المبنى رقم 1 الذي تم بناؤه في ستينات القرن الماضي، بشكل كامل من الخارج والداخل. إذ انه من غير المسموح - كما قال اللواء شقير اكثر من مرة - ان يجلس العسكري على مفروشات ممزقة، لذا تم تجديدها، وممنوع ان يجلس والزجاج مكسور أو أن تكون الحيطان مقشرة، فجرى التجديد في اشراف افضل المهندسين الذي قدموا نموذجا رائعا. كذلك أزيلت من محيط هذا المبنى معالم الخوف والحرب عبر رفع "بلوكات الباطون"، وتم استبدالها بسور حديدي جميل في مساحة قليلة جدا تحافظ على الرصيف للمواطن، وتؤمن السير لأمتار عدة اضافية.
تم تأهيل مركز أمن عام المصنع الحدودي، وتشييد مركز البقيعة من الاموال الخاصة للأمن العام من دون ان تدفع الدولة دولارا واحدا. اما بالنسبة الى مطار رفيق الحريري الدولي، وبالتعاون مع شركة "الميدل ايست"، فقد اتخذت اجراءات ساعدت على تسهيل امور الوافدين والمغادرين، كما تم تعزيز عديد الدائرة واضافة كونتوارات. لقد ساهمت كل هذه الإجراءات في تمكين المواطن خلال 20 دقيقة من الانتقال من الطائرة إلى السيارة. إضافة الى مرفأ جونيه، تم تأهيل معبر العريضة البري وبوشر العمل فيه.
خلف هذه الجدران المحدثة تكمن رسالة إنسانية واجتماعية واضحة، فالهدف الاسمى هو احترام المواطن، حيث تؤمن القيادة بأن تقديم الخدمات في بيئة لائقة هو حق لكل شخص يقصد مراكز الأمن العام لانجاز معاملاته. في الوقت ذاته، تسعى الخطة الى توفير بيئة عمل محفزة تليق بالموظفين والعسكريين، مما ينعكس ايجابا على ادائهم وانتاجيتهم في خدمة المجتمع.
النهضة العمرانية التي انطلقت من بيروت لن تتوقف عند حدود العاصمة، فالخطة التي وضعها اللواء شقير هي خطة شاملة ستطال تباعا كل الدوائر والمراكز الاقليمية والمركزية المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية. والهدف النهائي هو ان تكون كل مراكز الامن العام، نماذج يحتذى بها في التطور العمراني الذي يخدم الانسان ويصون كرامته.
ان ورشة الاعمار والتحديث هذه، تؤكد ان المديرية العامة للامن العام ماضية في مسار التطوير المستمر، متمسكة بهويتها المؤسسية العريقة، ومواكبة لأحدث المعايير التي تضمن تقديم الخدمة الفضلى للمواطن اللبناني تحت سقف القانون والكرامة.

المؤسّسات تبنى بالإنجاز... لا بالمناصب

بقلم العميد منير عقيقي

تقاس قوة الدول بمؤسساتها، لا بشعاراتها. فالمؤسسات الرسمية هي الواجهة الحقيقية للدولة، ومن خلالها يلمس المواطن حضورها وهيبتها وقدرتها على فرض القانون، وحفظ الأمن والنظام، وتأمين الخدمات العامة بكفاءة وعدالة. فعندما تؤدي هذه المؤسسات رسالتها على الوجه المطلوب، يشعر المواطن بأن الدولة حاضرة الى جانبه، تحميه وتخدمه وتصون حقوقه.
غير ان نجاح أي مؤسسة لا يتحقق تلقائيا، بل يرتبط الى حد كبير بقدرة المسؤول الذي يتولى ادارتها. فالمسؤول ليس مجرد صاحب صلاحيات أو متخذ للقرارات، وانما هو مؤتمن على مؤسسة بكل ما تضمه من كوادر بشرية، امكانات مالية، تجهيزات، ابنية، ومرافق وعتاد. فمن واجبه ان يحافظ على هذه المقومات والقدرات، وان يطورها، وان يحسن ادارتها، وان يضمن التزام كل موظف مدني او عسكري بواجباته وفقا للقانون، وان يرسخ ثقافة الانضباط والمساءلة والانتاجية.
في الادارة الحديثة، لا يقاس النجاح بطول مدة الولاية، بل بما يتركه المسؤول من اثر بعد مغادرته منصبه. فالانجاز الحقيقي يتمثل في ان يتسلم مؤسسة، ثم يسلمها الى من يخلفه وهي اكثر تطورا، واكثر تنظيما، واكثر قدرة على خدمة المواطنين. فالمسؤول الناجح لا يكتفي بإدارة الواقع، بل يعمل على تحسينه، ويبني للمستقبل، ويترك ارثا مؤسسيا يستمر بعده.
من هذا المنطلق، تبرز تجربة المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير مثالا عمليا يعكس هذا المفهوم. فقد عمل داخل مؤسسة الامن العام على أكثر من مسار في الوقت نفسه، فاهتم بتعزيز قدرات العسكريين، ورفع مستوى التدريب والتأهيل، وتطوير مهاراتهم العلمية والمهنية من خلال دورات تدريبية متخصصة ومتنوعة بما يواكب الحداثة الامنية والادارية. كما اولى اهتماما خاصا بتحديث الخدمات من خلال اعتماد البرامج الالكترونية، وتبسيط الاجراءات الادارية، بما انعكس ايجابا على سرعة انجاز معاملات المواطنين وجودة الخدمة المقدمة لهم.
لكن الانجاز لم يقتصر على تطوير الاداء البشري والاداري، بل امتد الى البيئة التي تستقبل المواطنين يوميا. فقد شهدت المباني المركزية للمديرية العامة للأمن العام عملية اعادة تأهيل شاملة، حولتها الى نموذج يعكس مفهوما جديدا للادارة العامة. فأصبح الداخل الى المبنى يلاحظ منذ اللحظة الاولى مستوى عاليا من التنظيم، والنظافة، والمنظر الحسن، وراحة قاعات الانتظار، والسرعة في توجيه المواطن الى اماكن تقديم معاملاتهم، بما يجعله يشعر وكأنه في مؤسسة خاصة تعتمد اعلى معايير الاحتراف، لا في ادارة عامة اعتاد المواطن ان يربطها بالبيروقراطية والتعقيد وقلة النظافة.
هذا الانجاز يحمل دلالة تتجاوز الجانب العمراني، لأنه يعكس احترام الانسان، سواء كان مواطنا يقصد المؤسسة لانجاز معاملته، او عسكريا وموظفا يؤدي واجبه فيها. فالبيئة الحديثة والمنظمة ترفع مستوى الاداء، وتعزز الانتماء، وتؤكد ان كرامة المواطن تبدأ من طريقة استقباله في مكان لائق ومن جودة الخدمة التي يحصل عليها.
ان المؤسسات لا تبنى بالخطابات، بل بالرؤية والادارة والعمل المتواصل. والمسؤول الذي يغادر منصبه بعدما جعل مؤسسته اكثر تطورا وكفاءة، يكون قد أدى واجبه تجاه الدولة والوطن، وترك بصمة تبقى بعد انتهاء ولايته. هذه هي المعايير التي ينبغي ان تحكم تقييم أي مسؤول في القطاع العام، لانها تؤسس لاستمرارية الانجاز، وتضمن أن تنتقل المؤسسات من مرحلة الى أخرى وهي اكثر قوة وقدرة على خدمة المجتمع.
ان ما تحقق في المديرية العامة للأمن العام يؤكد ان الادارة الواعية تستطيع ان تحدث فرقا حقيقيا، وان تجعل المؤسسة نموذجا يحتذى به في حسن الادارة، وتطوير الخدمات، والاهتمام بالانسان، وهو النهج الذي تستحقه جميع مؤسسات الدولة اللبنانية في مسيرتها نحو ادارة عصرية، كفوءة، وقريبة من المواطن.

Dima
HEALTHCARE

DIMA HEALTHCARE S.A.R.L. - Commercial Registry 42323 - Baabda - P.O.Box: 45-308 Hazmieh - Lebanon
Zoghzoghi Bldg. - Damascus International Road - Hazmieh - Tel: 961 5 453900 - Fax: 961 5 454650/1
www.dhc.com.lb / admin@dhc.com.lb